PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Menber Al Tahrir**
DATE:	**25-August-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**50,000**
TITLE :	**Cancelling Hospital Operation Regulations Could Spell Disaster for the whole Healthcare System**
PAGE:	**04**
ARTICLE TYPE:	**MoH News**
REPORTER:	**Tarek Azzat**

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

وزير الصحة ناشد رئيس الوزراء لإلغاء القرارات العنترية

إلغاء لائحة تشغيل المستشفيات يهدد بكارثة فى المنظومة الصحية

طارق عزت

أغرب سياسة من الممكن أن تشاهدها فى مصر هى سياسة هدم المستقر وليس إصلاح ما هو يحتاج إلى إصلاح.. ففى الوقت الذى يبحث فيه الأطباء وتبحث فيه المستشفيات عن حافز للعمل ومحاولة رأب صدع المشاكل التى تتفجر كل يوم فى المنظومة الصحية نجد قرارات تصدر بشكل يساعد على زيادة المشاكل وليس حلها.

ففجأة وبدون سابق إنذار فوجئت مديريات الشئون الصحية بقرار يقضى بوقف العمل باللائحة رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٩٧، لائحة التشغيل الخاصة بالمستشفيات عن طريق مندوبى وزارة المالية.

هذه اللائحة صادرة بقرار من وزير التنمية المحلية ووزير الصحة استناداً إلى المادة رقم ١٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٤ والتى نصت على «تلغى جميع القرارات الوزارية المعمول بها فى شأن المزايا المالية المقررة لأعضاء المهن الطبية المخاطبة بأحكام هذا القانون دون غيرهم.

السؤال هل هذا القرار إذا ما وضع فى لوحة الإعلانات أو أبلغ به العاملين سيؤدى إلى انتظام العمل وجودته.. أم أن تأثيره سيكون كارثى.. أى بدلاً من أن نعطى مزايا حتى نحسن من مستوى المنظومة الصحية نصدر قرارات عنترية تقول «بإلغاء جميع المزايا المالية».

الغريب أن هذه اللائحة تمويل ذاتياً ولا تعتمد على أى تمويل من خزانة الدولة والتنويه بأن إلغاء هذه اللائحة أو حتى وقف العمل بها سيؤدى إلى عزوف أعضاء المهن الطبية عن أداء مهامهم التى يتقاضون عليها الحوافز المقررة باللائحة رقم ٢٣٩ وأنه لا يجوز اعتبار هذه اللائحة لائحة تشغيل المستشفيات ضمن القرارات الوزارية الملغاة طبقاً لنص المادة رقم ١٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٤ استناداً على مبدأ أنها لا ترتب أى أعباء مالية على خزانة الدولة وأن وقف العمل بها سيؤثر سلباً على الخدمات المقدمة للمواطنين نظراً لما توفره هذه اللائحة من تحويل ذاتى للعديد من الخدمات الصحية اللازمة والمقدمة للمواطنين.

ما سبق هو ما طالب به الدكتور عادل العدوى وزير الصحة فى مذكرة رسمية لرئيس الوزراء حتى يوافق على استمرار اللائحة رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٩٧ وذلك تجنباً إلى ما يرتب من آثار سلبية على انتظام المنظومة الصحية وتقديم الخدمة الصحية للمواطنين.

رئيس الوزراء بدوره أرسل الأمر إلى وزير المالية للدراسة واتخاذ اللازم وفوراً لعدم تأثير العمل بالمستشفيات.

والسؤال إذا كان الأمر مستقر فهل نحتاج إلى كل هذه المكاتبات وهذه الرسائل وهذه الموافقات حتى إقرار ما هو مستقر.. وإذا كانت هناك سلبيات هل نلغيها هكذا بجرة قلم دون أن نعرف سلبيات القرار وإذا ما تم إلغاء هذه اللائحة إذن أين ستذهب هذه الأموال؟ وهل وزارة المالية توفر كافة احتياجات وزارة الصحة حتى تبحث عن إلغاء ما هو قائم؟ أسئلة تحتاج إلى إجابة من الحكومة ورئيسها.